الإسعـــاد
فـي نقد أحاديث الخضاب بالسواد

د. حـاكـم عبيـان المطيـري

ملخص البحث:

هذا البحث دراسة نقدية للأحاديث والآثار الواردة في النهي عن خضاب الشعر بالسواد، أو صبغ الشيب به، وبخاصة حديث ابن عباس الوارد في هذا الباب وشواهده، وقد أثبت الباحث في هذه الدراسة ضعف هذه الروايات، وأثبت أن الأحاديث التي جاءت بإباحة الصبغ مطلقا دون استثناء لون من ألوانه أو نوع من أنواعه أصح إسنادا؛ ولذا اتفق البخاري ومسلم على إخراجها في صحيحيهما.

كما أثبت الباحث أن أكثر الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين تؤكد أن القول بإباحة الصبغ مطلقا دون استثناء هو القول الأشهر، ورأي الأكثر، وهو مذهب أهل البيت، ومذهب أهل المدينة.

وكذلك لا يوجد دليل يمنع النساء على وجه الخصوص من صبغ الشعر بالسواد، أو بأي لون، بل – على العكس من ذلك – فالأدلة الواردة في هذا الباب فيها إباحة ذلك لهن.

نقد الرواية التي اعتمدها طه حسين في هجرة صهيب الرومي رضي الله عنه

د. محمد عيد محمود الصاحب*

ملخص البحث:

إنه لمن الإجحاف في حقّ الحديث والسنّة المطهّرة اعتماد روايات ضعيفة أو موضوعة، وعدم التحرّي عن الصحيح من الرّوايات.

يتأكد لنا من الرّواية التي اعتمدها طه حسين في كتابه (الوعد الحق) عن هجرة صهيب – رضي الله عنه – مدى الأثر السيىء الذي تحدثه الأحاديث الضعيفة والمنكرة في تشويه الدّين، وتزييف الحقائق التي جاء بها الرّسول الكريم ﷺ .

تعدّ الرّواية التي رواها ابن سعد من طريق الواقدي إحدى الرّوايات التي لفّقها محمد بن عمر الواقدي، وهي من الرّوايات المنكرة التي وردت عنه.

يظهر لنا من نقد الرّواية المنكرة؛ صحة رأي من قال: إنّ الواقدي ضعيف في الرّواية، وهو متروك الحديث.

وهذا لا يتعارض مع اعتماد العلماء على روايات الواقدي في التّاريخ، لما عرف من تسامحهم في ذلك، وتساهلهم في شروط الرواية في هذا الباب، اللهم إلاّ إذا كان حدث التّاريخ أو السّيرة يرتبط بمسألة عقديّة، أو يشتمل على حكم من أحكام الشّريعة.

ومن الثابت: أنّ أبا بكر – رضي الله عنه – لم يكن حاضراً عند قدوم صهيب على النّبي ﷺ، لأنّه تحوّل عند الوصول إلى قباء؛ فنزل على خُبيب بن إساف، أو على خارجة بن زيد. ومن الثابت أيضاً: أنّ عمر – رضي الله عنه –

لم يكن موجوداً؛ لأنّ عمر تقدّمت هجرته على هجرة النبي ﷺ وهجرة صاحبه، ولم يثبت في كتب السّيرة أنّ عمر – رضي الله عنه – كان في استقبال النّبي ﷺ عند وصوله قباء، أو أنّه نزل معه على كلثوم بن الهدم.

لا تعدّ كتب الأدب العربي – وبخاصة الحديثة منها – من الكتب التي يعتدّ بها في رواية الحديث ونقله، حيث يعتمد الكثير من أصحابها على روايات غير صحيحة، وكتب واهية، لا قيمة لها ولا اعتبار؛ في ميزان علم الحديث.

بل يتأكدّ لنا ضرورة اعتماد الكتب الأصول في الحديث، وتلك التي تعدّ من مظانّ الأحاديث الصحيحة والحسنة، والابتعاد عن الكتب التي تعدّ من مظانّ الأحاديث الضعيفة.

ومن الخطورة بمكان: الخوض في الأحاديث الشّريفة من غير علم بها، ودون معرفة لقواعدها؛ حيث ينبني على ذلك مخاطر عظيمة، وأضرار جمّة، تعود على الإسلام والمسلمين بالشرّ والوبال، كما يشترط في الذي يتكلّم في الأحاديث ومعانيها، ويتعامل معها، أن يكون نظيف السّريرة، وله معرفة بقواعد الدّين وأصوله العامّة، وذلك من أجل أن يضع الأحاديث في موضعها اللائق بها من جهة الدّلالة ومن جهة المعنى.

ولكي نأمن العثار – ونحن ننقل من كتب التراث – فيجب مراعاة قواعد التخريج؛ ليصار إلى معرفة صحة الروايات قبل اعتمادها، وبذلك تتم تنقية السنة الشريفة مما علق بها من أحاديث ضعيفة، أو موضوعة.

مميزات عقود الإجارة على عقود البيع للمؤسسات المالية الإسلامية والعملاء

دراسة فقهية تطبيقية

د. محمد عبدالرزاق السيد إبراهيم الطبطبائي*

ملخص البحث:

- إن الصيغ المتطورة لعقود الإجارة لاقت قبولا عاما لدى المؤسسات المالية الإسلامية.
- إن نطاق الإجارة أوسع من البيع، فتشمل المنافع، بالإضافة إلى الأعيان.
- تثبت في عمليات البيع بالأجل المديونية في ذمة العميل كاملة مباشرة، أما في الإجارة فالدين غير مستقر، وليس ثابتا بكامله في ذمه المستأجر، ولا يثبت إلا ما يقابل المدة التي انتفع بها المستأجر بالعين.
- في عقد الإيجار يمكن إقالة العقد، وإبرام عقد تأجير جديد بمدة وأجرة جديدتين.
- يمكن التصرف في الأصل المؤجر، بالبيع.
- إن العين في عقد الإجارة تظل في ملك المؤجر، وتبقى مسجلة باسمه.
- يمكن في عقد الإجارة تقييد التصرفات في العين المستثمرة، وتحديد طريقة استغلالها، بخلاف عقد البيع.
- إن الدفعة المقدمة في عقد الإجارة جزء من الأجرة الإجمالية عن كامل مدة العقد، بخلاف عمليات البيع بالأجل، يعتبر المبلغ المدفوع مقدماً جزءاً من الثمن الإجمالي.
- إن عقد الإجارة من العقود التي تقبل الإضافة للمستقبل عند جمهور العلماء، بخلاف البيع.

- يجوز في باب الإجارة أن تقوم الشركة بشراء العين من العميل، وبعد ذلك تؤجره العين التي اشترتها منه إجارة، تنتهي بالتمليك، بعقد منفصل عن عقد شراء العين.
- يمكن من خلال عقود الإجارة أن تشترك المؤسسات المالية الإسلامية مع المؤسسات الربوية، في تمويل المشروعات الحيوية في البلاد، وهذا لا يمكن أن يتحقق في عمليات البيع بالأجل.
- لا زكاة في الأصول الثابتة إذا أعدت للإجارة.

=

إجهاض الجنين المشوه وحكمه في الشريعة الإسلامية

د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني*

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث مسألة من أهم النوازل المعاصرة التي استجدت في حياة الناس – وخصوصاً في المجال الطبي – وهي المتعلقة بإجهاض الجنين المشوّه. ومع أهمية معرفة حكم هذا النوع من الإجهاض إلا أنه من الضروري التمهيد لمعرفة حياة الجنين وأطوارها في رحم الأم، حيث بيّن القرآن الكريم والسنة النبوية هذه الأطوار: منذ أن يكون الجنين نطفة، ثم علقة، ثم مضغة. ثم تبدأ حياته الحقيقية بنفخ الروح، وذلك بعد مرور (١٢٠) يوماً.

وللجنين في بطن أمه أهلية وجوب ناقصة، تثبت له بعض حقوق الإنسان، ولا تجب عليه الواجبات، ومن الحقوق التي كفلها الإسلام للجنين: حقه في الإرث، والوصية، والشفعة، والهبة، والوقف، كذلك حقه في الحياة، وإثبات النسب، على تفصيل وخلاف بين الفقهاء.

وقد تناول فقهاؤنا السابقون حكم الإجهاض أو الإسقاط للجنين من حيث العموم، فاتفقوا على تحريم إسقاط الجنين بعد مرور أربعة أشهر، أي بعد نفخ الروح، إلا في حالات ضرورية، كإنقاذ أمه من هلاك محقق إذا بقي الجنين في بطنها. واختلفوا في إجهاضه قبل نفخ الروح إلى أقوال عديدة.

الراجح منها: الجواز عند وجود العذر المبيح لذلك، وهو قول جمهور الأحناف، ومن وافقهم من الشافعية وبعض الحنابلة.

وقد تذرع بعض الناس ببعض الأعذار لإسقاط الجنين: كالرغبة في تحديد =

النسل، أو التستر على الفاحشة، أو في حالة إصابة الأم بالإيدز، أو خوف المرضع على رضيعها بسبب الحمل، وأغلب هذه الأعذار لم يعتبرها الفقهاء عذراً للإجهاض، إلا ما كان قبل نفخ الروح، فيجوز في بعضها للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

أما حكم إجهاض الجنين المشوّه وهي المسألة الأصل في بحثنا: فيختلف الحكم بحسب اختلاف حالات التشوّه. فلا يجوز إجهاض الأجنة التي بها تشوهات خلقية بسيطة وممكنة العلاج.

أما التشوهات الشديدة والمتعذرة العلاج: فإنها تسقط – في الغالب – من غير إجهاض، أو تموت بعد الولادة مباشرة، أما الأجنة التي أصيبت بتشوهات خطيرة ويصعب علاجها ولكنها تستطيع العيش بصعوبة ومشقة فيجوز الإجهاض قبل نفخ الروح، أما بعد ذلك فلا يجوز.

هذا والله تعالى أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

=

منهج الألغاز وأثره في الفقه الإسلامي

د. عبد الحق حميش

ملخص البحث

لقد تنوعت أساليب العلماء في عرض مسائل الفقه الإسلامي، وابتكروا طرقا متنوعة في بحثه وعرضه، ومن تلك الطرق: أسلوب الألغاز الفقهية.

واللغز في اللغة: هو الكلام الملبس، أما الألغاز الفقهية فهي: تلك المسائل التي يقصد إخفاء وجه الحكم فيها؛ لأجل الامتحان.

وللألغاز أسماء أخرى، فيسمى المعاياة، والعويص، والمعمى، والرمز، والمحاجاة، وأبيات المعاني، والمرموس، والتأويل، والتعريض. وتختلف هذه الأسماء بحسب اختلاف وجوه اعتباراته وبحسب الفن الذي تناوله.

نشأ هذا العلم في ظلال السنة النبوية، وردود الصحابة الكرام على الأسئلة والألغاز التي كانت ترد إليهم: فقد سلك النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى مع أصحابه، وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم والعلماء الأعلام رحمهم الله تعالى، إلا أن هناك نوعا من الألغاز يحرم التعامل به لما فيه من صعوبة وغموض وتعمية.

واللغز لا يأتي بشيء جديد في الأحكام الشرعية، وإنما هو عبارة عن تحوير للحكم الشرعي وإخفائه، كنوع من السؤال والاختبار ووسيلة من وسائل الإثارة والتعليم، ويجوز استخدام هذه الطريقة في التعليم، لكن بشرط أن تكون الألغاز الفقهية صادرة من عالم، وأن تكون في المسائل الفقهية الواقعية، وأن لا يعمل بها أمام العامة، كما لا يجوز المبالغة في التعمية والإلغاز، ويجب بيان اللغز، وأن يكون الهدف من وراء ذلك طلب العلم، وليس من أجل التعجيز أو التفاخر.

=

والألغاز الفقهية وسيلة لشحذ الأذهان، وطريقة تعليمية وترفيهية مفيدة، وهذا الفن من فنون الفقه مما يقوي العقل، ويزيده دربة، ويكسب صاحبه خبرة عند التمرن بها.

ولقد رتب الفقهاء ألغازهم على أبواب الفقه، ومسائلها تدور على مذهب واحد من المذاهب الفقهية الأربعة، كما تتميز بالإيجاز والاختصار، وأحيانا كثيرة تصاغ في شكل أبيات منظومة.

وبالإضافة إلى علم الفقه لقد دخلت الألغاز فنونا متفرقة من العلوم: كفن القراءات، والنحو، والحساب، والفرائض، ومصطلح الحديث.

كما ألفت في الألغاز الفقهية العديد من الكتب أشهرها: ١-درة الغواص في محاضرة الخواص لابن فرحون المالكي (٧٩٩هـ)، ٢-حلية الطراز في حل مسائل الألغاز لأبي بكر الجراعي الحنبلي (٨٨٣هـ)، ٣-الذخائر الأشرفية في ألغاز الحنفية لابن الشحنة (٩٢١هـ)، كما أن كتب الأشباه والنظائر احتوت أبوابا خاصة في الألغاز الفقهية، كالأشباه والنظائر للسبكي (٧٧١هـ) ولابن نجيم (٩٧٠هـ) إضافة إلى أن معظم كتب الفروع الفقهية تورد بعض المسائل الفقهية على شكل الألغاز.

ويستحق الاهتمام بهذا الفن - الذي اعتنى به السابقون، وأهمله اللاحقون - ومدارسته، وجمع وتتبع مخطوطاته، لتحقيقها ونشرها، والاستفادة منها.

=

السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم

د. أحمد صبحي أحمد العيادي•

الملخص

تعتبر السياسة النقدية والمالية بأدواتها من أهم الوسائل التي تعنى بمعالجة التضخم الذي تعاني منه دول العالم اقتصادياً.

وتعتبر هذه السياسات بأهدافها المحرك الحقيقي للاقتصاد، والدواء الشافي من فيروس التضخم الذي يجلب الدمار والخراب على الاقتصاد، وانعكاساته الاجتماعية، لذلك لا بد من دراسة مفاهيم وأهداف السياسة المالية والاقتصادية في الإسلام والنظم المعاصرة والتعرض لمفهوم التضخم.

مع العلم أن استخدام العقود والمعاملات الإسلامية يقضي تماماً على التضخم وآثاره الاقتصادية، ويحقق أهداف السياسات المالية والاقتصادية، لأن العقود الإسلامية تؤدي إلى امتزاج عناصر الإنتاج، وتسقط حقيقة الربا بتأجير النقد، وتعيد النقود إلى طبيعتها الحقيقية، ومن ثم تؤدي إلى التوازن بين العرض النقدي والسلعي. ويمكن تلخيص محتوى البحث بالنقاط التالية:

إنّ السياسة النقدية والمالية في الإسلام أهدافها واحدة، وتتمثل في التحكم في حجم النقد المتداول، واستقراره، وإن اختلفت الأدوات، لأنّ التضخم واحد، ويمكن وضع حلول له ولأعراضه الاقتصادية، من خلال استغلال أدوات السياسة النقدية والمالية بشكل فعّال وصحيح.

إنّ حقيقة الربا هي إخراج النقود عن وظيفتها كمعيار وحكم ووسيلة للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى وتؤجر، وهذا إفساد للنقد وللعقود، وعدم امتزاج عناصر الإنتاج بفاعلية.

إنّ الزكاة أداة اقتصادية فاعلة في محاربة التضخم من خلال جبايتها وتوزيعها، وإنّها أداة فاعلة في محاربة الاكتناز، وإدارة عناصر الإنتاج بكفاءة=

من خلال امتزاج عناصر الإنتاج بالعقود الإسلامية؛ لتؤدي إلى التوازن بين العرض النقدي والسلعي.

إنّ واقع التعامل الربوي في المصارف التجارية التقليدية يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي، أو ما يسمى "بخلق النقود". وهذا يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، ويؤدي إلى التضخم، علماً بأن إصدار النقد من مسؤولية الدولة.

إنّ عقود الاستثمار الإسلامية تؤدي إلى تحقيق العدالة بين أطراف العقد، وتوجب على المتعاقدين مزج رأس المال مع عناصر الإنتاج، ولا يجب الربح إلا بالحقيقة الفعلية من السلع والخدمات، وهذا يمنع التضخم، ويؤدي إلى التوازن الاقتصادي.

=